واقـــع الاستثمار الأجنبي المـــباشر في الجزائر خلال الفترة (2000– 2010)

The reality of foreign direct investment in Algeria during the period (2000- 2010)

فريدة معارفي
جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر
farida.maarfi@gmail.com

ملخص:
في سياق الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق تبنت الجزائر سياسة الانفتاح الاقتصادي الرامية إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بإصدار قوانين ونصوص تشريعية تضّمنت منح مزايا ضـــريبية وجمركيـــة وبعـــض الإعفـــاءات للمستثمرين، وكذا ضمان حرية الإستثمار، واستقرار النظام القانوني للإستثمارات على حاله دون تغيير، إلى جانب ضمان تحويل رأس المال الحر وعائداته إلى البلد الرئيسي للدولة، بالإضافة إلى تأسيس عدد من الهياكل التنظيمية تعمل على ترقيـــة وتطـــوير الإستثمار في الجزائر، ما سمح بتدفق كبير لرؤوس الأموال، ودخول شركات أجنبية في العديد من القطاعات الاقتصادية وتزايـــد رصيدها.

على هذا الأساس يختص هذا البحث البحثية بتحليل واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ضـــمن الفتـــرة (2000–2010) من حيث الإطار القانوني، والعوامل المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم تحليل مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في المؤشرات العربية والدولية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، المناخ الاستثماري في الجزائر، مؤشر جاذبية الإستثمار، المؤشر المركب.

Abstract:

In the context of economic reforms and the trend towards a market economy Algeria has adopted a policy of openness economy to encourage foreign direct investment by issuing laws and legislative texts included a motivational tax and customs benefits and some exemptions for investors, as well as to ensure the liberation of investment, and the stability of the legal system of investments, in addition of ensuring the transfer of free capital and revenues to the country's main state, and the establishment of a number of organizational structures working on promoting the investment development in Algeria, which allowed a large and an increasing flow of capital, and the entry of foreign firms in many sectors of the economy.

On this basis this paper is concerned with analyzing the reality of foreign direct investment in Algeria within the period (2000 - 2010) in terms of the legal framework, and the polarizing factors of the foreign direct investment (FDI), and then analyze the foreign direct investment climate in the Arab and international indicators.

Keywords: foreign direct investment, investment climate in Algeria, investment attractiveness index, the complex index.

تمهيد :

في ظل التوجه نحو تحرير التجارة الخارجية، وانفتاح الأسواق المحلية وما صاحبها من تســـارع فـــي وتيـــرة التطورات التكنولوجية والنمو الاقتصادي، برز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تفعيل اقتصاديات الـــدول وتحقيـــق النمو الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية، فأضحى كطفرة تغزو اقتصاديات الدول المضيفة بأساليب مختلفة تأخذ شـــكل تحالفات وتجمعات إستراتيجية، لها آثار سلبية في اعتقاد الكثير أكثر منها إيجابية.

وفي خضم الانفتاح الاقتصادي للجزائر ومحاولة الإصلاح ضمن برنامج التعديل الهيكلـــي، تبنـــت الســـلطات الجزائرية إصلاحات خاصة بترقية الاستثمار الأجنبي فأصدرت نصوص تشريعية وتنظيمية لتهيئـــة المنـــاخ الملائـــم

للاستثمار، تضمنت جملة من الحوافز والضمانات الممنوحة للمستثمرين الأجانب وذلك قصد جذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق التنمية المحلية، وعلى هذا الأساس سُجل تدفق استثمارات أجنبية بصورة متزايدة خلال الفترة (2000-2010) ودخول شركات أجنبية مستثمرة ما يؤكد توجه الدولة نحو خلق مناخ استثماري ملائم يتناسب واحتياجات الشريك الأجنبي.

إشكالية البحث:

في إطار الجهود المبذولة من طرف الجزائر خلال العشرية الأخيرة لتطوير مناخ الاستثمار، واستقطاب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب، وفي ظل الحوافز والضمانات المقدمة نطرح إشكالية البحث الرئيسية التالية:

ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2010) ؟

ويندرج ضمن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الضمانات والحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب في الجزائر ؟
- ما تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر ضمن المؤشرات العربية والعالمية للفترة محل الدراسة ؟

أهمية البحث:

يحتل الاستثمار الأجنبي أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول و يبرز ذلك ضمن النقاط التالية :

- مساهمته الفاعلة بشكل مباشر في إحداث التنمية على جميع المستويات، ما ينعكس إيجاباً في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية؛
- يعتبر مصدر تمويلي دائم بالنسبة للدول النامية، والجزائر كمثال التي تسعى إلى تطوير الجانب الاستثماري وتوفير المناخ الملائم؛
- تسجيل تزايد في رصيد تدفقات الاستثمارات الأجنبية موازاة مع برامج وخطط التنمية التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها في الألفية القادمة.

أهداف البحث:

تتلخص بشكل عام أهداف البحث في النقاط التالية:

- عرض مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)؛
- تقديم الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من حيث الضمانات، والحوافز، والامتيازات التي تمنحها للمستثمرين؛
- تحليل المناخ الاستثماري في الجزائر ومدى استقطابه للاستثمارات الأجنبية بالاعتماد على جملة من المؤشرات العربية والدولية.

خطة البحث: بهدف الإجابة على إشكالية البحث، وتحقيق الأهداف المطروحة تمحورت خطة البحث في النقاط التالية:

أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: الإطار القانوني، ورصيد التدفقات الأجنبية؛

ثانيا: تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في المؤشرات العربية والدولية.

1- الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تزامنا مع فترة التسعينات والتوجه نحو اقتصاد السوق، عملت الجزائر على إصدار قوانين وتشريعات تضمنت منح العديد من الحوافز والمزايا قصد جلب الإستثمار الأجنبي، وكذا تحسين مناخ الإستثمار بتوفير بيئة إستثمارية ملائمة من جميع النواحي السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية، والثقافية لضمان تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، ما ترتب عنه تسجيل تدفق للإستثمار الأجنبي المباشر لعدد من الدول الأجنبية المستثمرة في مختلف القطاعات، وهو ما سنأتي إلى تحليله ضمن النقاط التالية:

1.1- الإطـــار القانوني للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

ورد في القانون الجزائري تعريف الإستثمار بشكل عام على أنه "إنتقال رؤوس الأموال من الخارج إلى الدولـــة المضيفة بغية تحقيق ربح للمستثمر الأجنبي، وبما يكفل زيادة الإنتاج والتنمية في الدول المُضيفة"[1]، وتزامنـــاً والتوجـــه نحو تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي تبنت السلطات الجزائرية إصلاحات عميقة خاصة فيما يتعلق بترقيـــة الإســـتثمار الأجنبي فأصدرت نصوص تشريعية وتنظيمية لتهيئة المناخ الملائم للإستثمار، وعلية يمكن تقسيم أهـــم القـــوانين إلـــى مرحلتين هما:

- **مرحلة ما قبل الإصلاحات:** وتمثل فترة الستينات في ظل النظام الإشتراكي أين تم خلالها إصدار قانونين أساســـيين هما:

- **القانون رقم (277/63) المؤرخ في 1963/07/26:** يعتبر أو قانون أصدرته السلطات الجزائرية بموجبه منحت الحرية للمستثمرين الأجانب الإستثمار في الجزائر لحاجتها إلى الموارد المالية أمام قلة الموارد المالية المحليـــة وضُعف الإمكانيات، وفي المقابل منحت للمستثمرين الأجانب حرية الإستثمار، والتنقل والإقامة، وكذا مســـاواتهم الجبائية أمام القانون الجزائري؛
- **القانون رقم (284/66) المؤرخ في 1966/09/15:** كنتيجة للنقائص المسجلة في القـــانون الســـابق أصـــدرت السلطات الجزائرية القانون رقم (284/66) والمتعلق بـــ"الإستثمار الوطني " والذي جاء لتحديد المبـــادئ التـــي يقوم عليها رأس المال الخاص الوطني أو الأجنبي، والضمانات والمنافع المترتبة عنه، ووضح بأن الإستثمارات الخاصة في الجزائر تُقيّد ببعض الشروط ترجع موافقتها إلى الدولة والهيئات التابعة لها؛
- **القانون رقم (11/82) المؤرخ في 1982/08/21:** والمتعلق بـــ"الاستثمار الخاص الوطني" والـــذي للخـــواص حرية تأسيس شركات خاصة برأسمال لا يتجاوز 30 مليون دج بهدف خلق مناصب عمل والقضاء على البطالة، وتحقيق التكامل مع المؤسسات العمومية، وحدد القانون نسبة المشاركة الأجنبية بحد أقصى لا يتجاوز % 49 مـــن رأسمال الشركة؛[2]
- **القانون رقم (13/86) المؤرخ في 1986/08/19:** المعدّل والمتمم للقانون (11/82) والمتعلـــق بـــــ"تأســـيس شركات مختلطة" بين المؤسسات العمومية بنسبة مساهمة 51% والمستثمرين الأجانب، مع إستفادة هذا الأخيـــر من المشاركة في التسيير واتخاذ القرارات.

- **مرحلة ما بعد الإصلاحات:** في ظل فشل القوانين السابقة والنهج الإشتراكي، تحولت الجزائر في مرحلة الإصلاحات الجديدة إلى آليات السوق وأصدرت عدة قوانين لتشجيع دخول الإستثمار الأجنبي منها نذكر:

- **قانون النقد والقرض (10/90) الصادر في 1990/04/14:** بموجبه فتح المجال للإستثمار الأجنبـــي بمختلـــف أشكاله دون تخصيص، ومنح للأجنبي الغير مقيم إمكانية الإستثمار المباشر أو الشراكة مع المستثمرين المقيمين حسب المادتين (182،181)؛
- **إصدار مراسيم تشريعية وتنفيذية** عديدة بهدف إنعاش الإقتصاد الوطني وتشجيع الإستثمارات الأجنبية، والتـــي تمثلت في: [3]
- المرسوم التشريعي (12/93) الصادر في 1993/10/5؛
- المرسوم الرئاسي رقم (345/95)، (346/95) الصادر في 1995/10/30؛ المرسوم الرئاسي رقـــم (306/95) الصادر في 1995/10/07؛ المرسوم الرئاسي رقم (334/98) الصادر في 1998/10/26؛
- المرسوم التنفيذي رقم (93/95) الصادر في 1995/03/25، المرسوم التنفيذي رقـــم (06/95) الصـــادر فـــي 1995/01/25؛

- **الأمر رقم (03/01) المؤرخ في 2001/08/20: "قانون تطوير الإستثمار"**: المعدل والمتمم للمرسوم التشريعي رقم (12/93) الصادر في 1993/10/05 والذي منح مزايا ضريبية وجمركية وبعض الإعفاءات للمستثمرين، وكذا ضمان حرية الإستثمار واستقرار النظام القانوني للإستثمارات على حاله دون تغيير، إلى جانب ضمان تحويل رأس المال الحر وعائداته إلى البلد الرئيسي للدولة.

ومن جهة أخرى سعت السلطات الجزائرية إلى تأسيس عدد من الهياكل التنظيمية تعمل على ترقية وتطوير الإستثمار في الجزائر، من حيث توفير الظروف الملائمة للمستثمرين خاصة الأجانب، ومن المؤسسات المسؤولة عن تنظيم الإستثمارات في الجزائر نذكر:

- **الوزارة المنتدبة المكلفة بالمساهمات وترقية الإستثمار "MDPPI"**؛
- **المجلس الوطني للاستثمار CNI "**؛
- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI"**؛
- **الشباك اللامركزي** ويضم كل الإدارات والهيئات ذات العلاقة بالإستثمار وهي الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، والمركز الوطني للسجل التجاري، ومديرية الجمارك، ومديرية الضرائب، والهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الإستثمار، ومديرية العمران، ومديرية التشغيل، ومديرية الضرائب، ومديرية الخزينة، والمندوبية التنفيذية للبلدية.

2.1- العوامل المُحفّزة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

يُعَد **المرسوم رقم (12/93)** و**الأمر رقم (03/01)** خطوة إيجابية في مسيرة انفتاح الإقتصاد الجزائري والذي منح المستثمرين الأجانب الحرية في طبيعة وشكل تجسيد الإستثمارات في مقابل الضمانات والحوافز التشجيعية الممنوحة، ما ترتب عنه زيادة حجم التدفق من الإستثمارات الأجنبية، وفيما يلي نذكر أهم عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

- **الضمانات الخاصة بحماية الإستثمار الأجنبي في الجزائر:** وتتمثل في العوامل التالية

- **الحرية الكاملة للمستثمر و الإستثمار** في مختلف النشاطات والقطاعات، بتأسيس إستثمارات أو عن طريق المساهمة؛
- **إلغاء التمييز بين المستمرين الأجانب والوطنين والإستثمارات** والمساواة في كافة الحقوق والإلتزامات حسب المادة 38 من المرسوم؛
- **ثبات القانون المطبق على الإستثمار** دون أي تغيير، وضمان حق ملكيته، وعدم حجزه أو مصادرته كما جاء في المادة 39؛
- **ضمان حرية التحويل الكامل** لرؤوس الأموال، والعوائد، والمداخيل سواء بشكل نقدي أو عيني كالآلات والمعدات ضمن المادة 12؛
- **إبرام الجزائر إتفاقيات دولية متعددة الأطراف، وثنائية خاصة** لتشجيع الإستثمار وبعث الثقة في المستثمر الأجنبي.

- **الحوافز الممنوحة للمستثمرين حسب النظام العام والخاص:** إلى جانب الحوافز الجبائية والجمركية منح القانون الجزائري للمستثمر الأجنبي حوافز إضافية وردت في المواد (17،18،119) من المرسوم التشريعي (12/93) وهي:[4]

- **النظام العام للحوافز** الممنوح للمستثمرين الأجانب في المراحل الأولى لبداية إنجاز المشروع لمدة 3 سنوات قابلة للتمديد، أين يستفيد من النسب الجمركية المنخفضة والمقدرة بـ3% عن التجهيزات المستوردة للمشروع، وكذا الإعفاءات الجبائية للسلع ذات العلاقة مباشرة بالمشروع؛

- **نظام الإستثناءات** في بداية إنجاز المشروع يستفيد المستثمر الأجنبي في مرحلة أولى لمدة تتراوح بين 2-5 سنوات من إعفاء دفع حقوق نقل الملكية، والإعفاء على القيمة المُضافة عن السلع التي تدخل في المشروع، وبعد إنطلاق المشروع ومعاينته يستفيد المستثمر الأجنبي بعد 10سنوات من النشاط الفعلي إعفاء عن الضريبة على أرباح الشركات، وعن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، وكذا الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في الإستثمار خلال ذات الفترة؛

ويوضح الشكل رقم (1-1) مؤشر حماية المستثمرين في الجزائر الذي يعطي مستوى حماية معقول نسبيا بلغت (5.3) وهو مشابه لمثيلاتها من تونس وفرنسا ومصر، ما يعطي الجزائر ترتيب مقبول في المرتبة (73) وفقا لهذا المؤشر بالمقارنة بدول أخرى كموريتانا والمغرب كما يوضح الشكل رقم (1-2):

الشكل رقم(1-1): مؤشر حماية المستثمرين في الجزائر

الشكل رقم (1-2): ترتيب الجزائر في مؤشر حماية مقارنة مع الدول المستثمرين

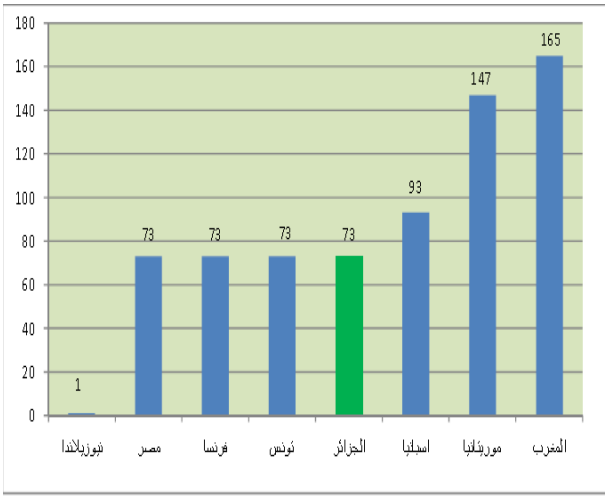

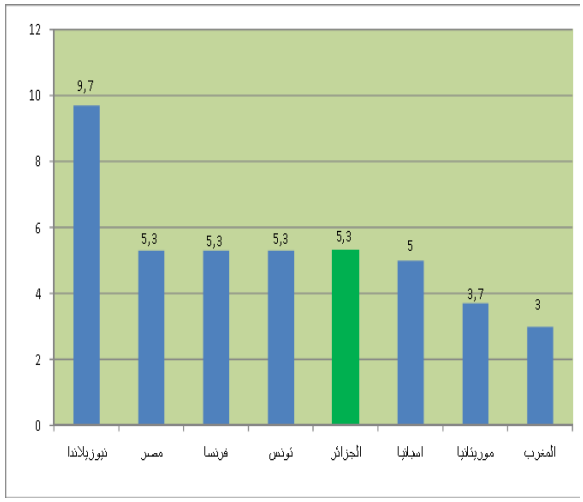

Source: www .doing business.org/doing business in Algeria 20.

3.1- تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2000- 2010):

عرفت الجزائر تدفقات لرؤوس الأموال بشكل كبير ما يؤكد عملها بإستمرار على تحسين مناخ الإستثمار لاستقطاب الإستثمار الأجنبي، وأشارت التقارير أن مؤشرات أداء الإستثمار الأجنبي المباشر في تحسن مستمر أين كانت الجزائر عام 2001 ثالث وُجهة للإستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الإفريقي بعد إفريقيا الجنوبية والمغرب وقبل أنغولا، ونيجيريا والسودان، مع العلم أن إفريقيا على المستوى العالمي ليست منطقة جذّابة للإستثمار الأجنبي المباشر مقارنة مع أوروبا الوسطى والشرقية وآسيا، وتسجل نسبة استثمار هامشية تمثل 2% فقط.[5] والجدول التالي يوضح نصيب الجزائر من تدفقات الإستثمارات الأجنبية خلال الفترة (2000- 2010).

جدول رقم (1): تطور تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر

خلال الفترة (2000- 2010)- مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	الحصة عربياً
التدفق الوارد	438	1196	1065	634	882	1081	1795	1662	2646	2761	2291	%3.46

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، 2011، ص187.

- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، "**نشرة ضمان الإستثمار**"، الكويت، 2011، ص 80.

انطلاقا من الجدول أعلاه نلاحظ نمو حجم الإستثمارات الأجنبية بشكل مستمر نتيجة اهتمام الجزائر بالاستثمارات الأجنبية بدءاً من عام **2001** أين سجل ارتفاع ملحوظ في حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد بلغ **1196 مليون دولار** تزامُناً وإصدار الأمر (03/01) وما تضمنّه من حوافز ضريبية، وكذلك التدفق المحقق عام **2002** والمقدر بـ **1065 مليون دولار** من بيع رخصة الهاتف النقال لشركة "أوراسكوم المصرية"، وخوصصة شركة الصناعات الحديدية" بالحجار لشركة "إسبات الهندية"، وهذا الارتفاع ليس نابع من تحسين في مناخ الاستثمار بدليل انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عام **2003** إلى **634 مليون دولار**، ثم ارتفع إلى **882 مليون دولار** عام**2004** بفضل بيع الرخصة الثالثة للشركة "الوطنية للاتصالات الكويتية" وبالتالي فإن تدفقات الإستثمارات الأجنبية خلال الفترة الأولى في معظمها كانت من قطاع الاتصالات[6]، وفي عام 2006 ارتفعت حجم الإستثمارات إلى **1795مليون دولار** ثم تراجعت إلى **1662مليون** دولار عام **2007** نتيجة الأزمة المالية العالمية، وبلغت ارتفاعا طفيفاً عام 2009 ثم انخفضت إلى 2291 مليون دولار عام 2010 بفعل التأثر المتأخر لتدفقات الإستثمار الدولية نحو الجزائر.

وإجمالاً بلغت حصة الجزائر من التدفقات الأجنبية نسبة **3.46%** بالمقارنة من تونس والمغرب التي سجلت نسب متواضعة بلغت 2.29%، و1.97% على التوالي للفترة (2005- 2010).

جدول رقم (2): تطور مخزون الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

خلال الفترة (2000- 2010)- مليون دولار

السنوات	2000	2010	معدل التضاعف%
تطورات مخزون الإستثمارات الأجنبية المباشرة	3537	19498	551.26

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، 2011، ص191.

- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات "**نشرة ضمان الإستثمار**"، الكويت، 2011.

حققت الجزائر خلال العشرية الأخيرة رصيد كبير من الإستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تضاعف بخمس مرات ونصف من عام **2000** بـ **3537مليون دولار** إلى **19498مليون دولار** عام **2010** بمعدل **551.26%** وهو ما يؤكد التطور الإيجابي في تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر.

جدول رقم (3): تطور صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية

خلال الفترة (2000- 2010)- مليون دولار

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	المجموع	الحصة عربياً%
قيمة المبيعات لصفقات الاندماج والتملك	-	18	-	82	-	-	100	%0.19

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، 2011، ص ص195-197.

سجلت الجزائر خلال الفترة(2000- 2010) قيمة متواضعة من حجم صفقات الاندماج والتملك التي يتخذها المستثمر حيث بلغت **100 مليون دولار**، والتي تمثل نسبة جد ضئيلة مقدّرة بـ**0.19%** إلى الدول العربية كتونس والمغرب اللتين بلغتا مجموع المبيعات لصفقات الاندماج والتملك مبلغ 2494، و2894 مليون دولار على التوالي.

توزعت الإستثمارات الأجنبية خلال الفترة (2002- 2011) على ثلاث قطاعات رئيسية خارج قطاع المحروقات وهي قطاع **الصناعة (56.98%)**، **والبناء والأشغال العمومية (15.52%)**، **والخدمات (18.85%)**، وفي المقابل تم تخصيص مبالغ معتبرة للإستثمار في تلك القطاعات كانت نسبتها على التوالي 43.88%، و1.94%، و26.72% ، في حين لم يستقطب قطاع الفلاحة سوى 1.77 من الإستثمارات الأجنبية، الصحة بـ0.67% ، والسياحة 2.44% رغم أهمية القطاعات المذكورة.

جدول رقم (4): توزيع الإستثمارات الأجنبية على أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2002– 2011)

القطاع	عدد المشاريع	النسبة%	المبلغ (مليار دج)	النسبة%
الفلاحة	8	%1.77	6.533	%0.30
البناء والأشغال العمومية	70	%15.52	41981	%1.94
الصناعة	257	%56.98	949710	%43.88
الصحة	3	%0.67	8.589	%0.40
النقل	16	%3.55	9351	%0.43
السياحة	11	%2.44	481321	%22.24
الخدمات	85	%18.85	578393	%26.72
الإتصالات	1	%0.22	88500	%4.09
المجموع	451	%100	2164378	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، متوفرة على الموقع الإلكتروني التالي:
www.andi.dz, bilan statistique des déclarations d'investissement.

أما من جانب الدول المستثمرة في الجزائر فيمثل الجدول التالي أهم عشرة دول من إجمالي 42 دولة مستثمرة خلال الفترة (2002–2011).

جدول رقم (5): أهم عشر دول مستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002– 2011)

الدول	عدد المشاريع	المبلغ بالمليار دج	مناصب الشغل المنجزة
ألمانيا	2	5	329
أمريكا	2	0.10	1206
بلجيكا	2	0.23	296
البرازيل	1	0.0038	0
كندا	2	0.28	33
الصين	22	13	621
مصر	14	48	2220
الإمارات	1	0.11	0
إسبانيا	3	3	219
فرنسا	36	9	3393

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، متوفرة على الموقع الإلكتروني التالي:
www.andi.dz, bilan statistique des déclarations d'investissement.

عرفت الجزائر منذ فترة الإصلاحات الاقتصادية، وصدور **المرسوم التشريعي رقم (12/93)** بتاريخ **1993/10/5** وما تضمّنه من حوافز وضمانات للمستثمرين الأجانب ما شجعهم على إقامة مشاريع إستثمارية في ظل المناخ الاستثماري المتحسّن، تسجيل دخول 42 دولة أجنبية وعربية مستثمرة خلال الفترة (2002– 2011)، وتصدّرت **فرنسا** القائمة كأهم مستثمر عربي خارج قطاع المحروقات بـ36 مشروع بمبلغ 9مليار دولار، مما سمح بخلق مناصب شغل بلغت 3393، ثم الصين في المرتبة الثانية بإجمالي 22 مشروع، واحتلت مصر المرتبة الأولى عربيا في حجم المشاريع الاستثمارية الأجنبية بـ14 مشروع تركزت في قطاع الاتصالات في شركة "أوراسكوم" التي تستثمر تحت اسم "DJEZZY"، وفي نشاط الإسمنت "ACC"، ثم **الأردن** كمستثمر ثاني باستثمارها لمبلغ 2 مليار دولار.

2– تحليل مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في المؤشرات العربية والدولية:

1.2– مقومات مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

يقصد بالمناخ الاستثماري مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماره إلى بلد دون آخر، ويتأثر هذا المناخ بالظروف السياسية والإجتماعية وثقافية

والإقتصادية السائدة في البلد المعني لما لهذه العوامل من تأثير كبير بحكم تداخلها وما يمكن أن تكون عليه لتكوين بيئة مواتية ومُشجعة للإستثمار أو طاردة له، ومن هذا الجانب سعت الجزائر إلى تحقيق مقومات سياسية، وتشريعية، واقتصادية لتوفير مناخ استثماري ملائم لاستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، نستعرضها فيما يلي:

- **المقومات السياسية والتشريعية:** وتتعلق بقوة التشريعات والقوانين والنُظُم المُطبقة، ومستوى المساءلة الديمقراطية واستقرار الحكومة والدعم الشعبي، كما تمتد لتشمل الاستقرار والأمان الداخلي للمجتمع واستقرار الحدود الدولية مع دول الجوار وجودة العلاقات الخارجية؛[7]
- **المقومات الاقتصادية:** وتتمثل في المؤشرات الاقتصادية الكلية (حجم السوق المحلي، ودرجة النمو الاقتصادي، ومعدل التضخم، والتوازن الخارجي، وأسعار الفائدة والصرف)، وكذلك توفر هياكل قاعدية حديثة لشبكة المواصلات البرية والبحرية والجوية، بالإضافة إلى تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتي تدرج ضمن "**المؤشر المركب لمناخ الإستثمار**"؛
- **المقومات الاجتماعية:** وتشمل متوسط دخل الفرد السنوي، ومعدلات التشغيل والبطالة، ومستوى الفقر، ودرجة التعليم، ومدى سرعة وبساطة إجراءات التعامل وغيرها من العوامل التي تؤثر بشكل مباشر في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

2.2- مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في مؤشرات التنافسية العربية:

يقوم المعهد العربي للتخطيط بالكويت منذ عام 2003 بإصدار تقرير سنوي عن تنافسية الدول العربية عن طريق مؤشر مركب يتضمن 70 مؤشر فرعي مكون من مؤشرين فرعيين هما "**مؤشر التنافسية الجارية**"♦، و"**مؤشر التنافسية الكامنة**"♦♦. والجدول التالي يوضح مؤشر التنافسية العربية ودول المقارنة، وتضمن وضعية الجزائر ضمن مؤشر التنافسية الجارية، والتنافسية الكامنة، والترتيب بين الدول:

جدول رقم (6): ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العربية لعام 2012

الدولة	مؤشر التنافسية الجارية	مؤشر التنافسية الكامنة	مؤشر التنافسية العربية	الترتيب
الجزائر	0.39	0.33	0.36	24
الأرجنتين	0.44	0.50	0.47	12
البحرين	0.58	0.48	0.53	4
البرازيل	0.37	0.42	0.40	20
تشيلي	0.52	0.45	0.49	9
الصين	0.62	0.40	0.51	8
التشيك	0.48	0.54	0.51	7
مصر	0.39	0.32	0.36	25
اليونان	0.38	0.57	0.48	10
ايرلندا	0.61	0.70	0.65	2
الأردن	0.41	0.43	0.42	18
كوريا الجنوبية	0.62	0.74	0.68	1
الكويت	0.53	0.39	0.46	14
لبنان	0.39	0.39	0.39	22
ليبيا	0.45	0.29	0.37	23
ماليزيا	0.56	0.51	0.53	3
موريتانيا	0.34	0.18	0.26	29
المكسيك	0.50	0.42	0.46	15
المغرب	0.40	0.27	0.34	27
عمان	0.50	0.35	0.43	17
البرتغال	0.46	0.57	0.51	6
قطر	0.53	0.41	0.47	13
السعودية	0.52	0.43	0.47	11
جنوب أفريقيا	0.44	0.39	0.41	19
السودان	0.31	0.23	0.27	28
سوريا	0.37	0.31	0.34	26
تونس	0.47	0.44	0.45	16
تركيا	0.46	0.33	0.40	21
الإمارات	0.58	0.47	0.52	5
اليمن	0.35	0.14	0.25	30
متوسط الدول العربية	0.44	0.35	0.39	
متوسط دول المقارنة	0.50	0.50	0.50	

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، "تقرير التنافسية العربية"، الإصدار الرابع، الكويت، 2012، ص28.

جاء في تقرير التنافسية العربية عام 2012 إلى تصدر دول الخليج مراتب متقدمة حيث بلغ أداؤها على المستوى الإجمالي للتنافسية 0.39 مقابل 0.50 لدول المقارنة، أي أن الفجوة التنافسية تبلغ حوالي 32 مقارنة مع 49 لعام 2009 مما يشير إلى تحسن الأداء العربي ما ترتب عنه تراجع فجوة التنافسية.

ومن الجدول أعلاه نلاحظ تصدر البحرين المرتبة 4 برصيد 0.53 في مؤشر التنافسية العربية موزع بين مؤشر التنافسية الكامنة بـ0.48، وبـ0.58 في مؤشر التنافسية الجارية، تليها الإمارات في المرتبة 5 برصيد 0.52، والسعودية في المرتبة 11 برصيد 0.47، في حين جاء ترتيب بعض الدول في مراتب متأخرة مثل السودان، واليمن، وسوريا، والمغرب، و**الجزائر** في **المرتبة 24** في مؤشر التنافسية العربية بـ**0.36** ويرجع ذلك لضعف الأداء الاقتصادي.

- **مؤشر بيئة الأعمال والجاذبية:**

يسمح مؤشر التنافسية الجارية بقياس وترتيب الدول العربية والدول الأجنبية في مؤشر التنافسية انطلاقا من مؤشر بيئة الأعمال والجاذبية بحيث أن جدب رؤوس الأموال الأجنبية يعتمد بدوره على بيئة الأعمال ومدى ملاءمة المناخ الاستثماري مثل تطور البنية التحتية، وجاذبية الإستثمار، والحاكمية وفاعلية المؤسسات، وتدخل الحكومة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (7): ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية الجارية (بيئة الأعمال والجاذبية) لعام 2012

الدولة	الحاكمية وفاعلية المؤسسات	البنية التحتية	جاذبية الاستثمار	تدخل الحكومة	تكلفة القيام الاعمال	مؤشر بيئة الاعمال	الترتيب
الجزائر	0.24	0.15	0.45	0.71	0.30	0.37	25
الأرجنتين	0.42	0.15	0.39	0.61	0.47	0.41	18
البحرين	0.46	0.54	0.59	0.69	0.68	0.59	5
البرازيل	0.24	0.19	0.45	0.71	0.32	0.38	24
تشيلي	0.81	0.19	0.54	0.73	0.63	0.58	6
الصين	0.43	0.63	0.58	0.92	0.60	0.63	3
التشيك	0.62	0.26	0.55	0.35	0.57	0.47	15
مصر	0.34	0.22	0.46	0.51	0.50	0.41	19
اليونان	0.54	0.30	0.52	0.21	0.33	0.38	25
ايرلندا	0.92	0.43	0.55	0.49	0.85	0.67	1
الأردن	0.47	0.26	0.38	0.23	0.34	0.39	22
كوريا الجنوبية	0.63	0.50	0.52	0.74	0.74	0.65	2
الكويت	0.54	0.47	0.51	0.59	0.48	0.52	10
لبنان	0.28	0.27	0.52	0.55	0.38	0.40	21
ليبيا	0.21	0.29	0.38	0.73		0.40	20
ماليزيا	0.53	0.32	0.55	0.70	0.72	0.56	7
موريتانيا		0.04	0.25	0.81	0.33	0.36	27
المكسيك	0.39	0.15	0.48	0.85	0.64	0.50	11
المغرب	0.54	0.13	0.47	0.44	0.40	0.39	23
عمان	0.50	0.19	0.51	0.64	0.59	0.49	12
الإردن	0.56	0.33	0.52	0.15	0.74	0.48	14
قطر	0.50	0.60	0.44	0.75	0.48	0.56	8
السعودية	0.46	0.22	0.53		0.77	0.52	9
بلدان أفريقيا	0.29	0.18	0.52	0.47	0.68	0.45	17
السودان	0.04	0.06	0.37	0.69	0.29	0.29	29
سوريا	0.36	0.07	0.33	0.70	0.32	0.35	28
تونس	0.46	0.18	0.47	0.64	0.66	0.48	13
تركيا	0.46	0.16	0.46	0.66	0.65	0.48	15
الإمارات	0.49	0.65	0.55	0.83	0.58	0.62	4
اليمن	0.10	0.01	0.37	0.45	0.52	0.29	30
متوسط الدول العربية	**0.37**	**0.26**	**0.47**	**0.62**	**0.48**	**0.44**	
متوسط دول المقارنة	**0.53**	**0.29**	**0.54**	**0.59**	**0.61**	**0.51**	

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، "**تقرير التنافسية العربية**"، الإصدار الرابع، الكويت، 2012، ص40.

من الجدول أعلاه جاءت الإمارات في المرتبة الأولى عربيا بمؤشر بيئة الأعمال والجاذبية 0.62، ثم البحرين في المرتبة الثانية بـ0.59، يليها قطر، والسعودية، والكويت، في حين احتلت المغرب، وتونس المرتبة 13،23 بالمقارنة بـ**الجزائر** التي جاء تصنيفها في مراتب متأخرة (**المرتبة 26**) **بمؤشر 0.37** مما يشير إلى ضعف البنية

التحتية بـــ0.15، وضعف جاذبية الإستثمار بـــ0.45، وارتفاع تكلفة القيام بالأعمال بـــ0.30، كل هذه العوامل تواضع مستوى أداء الأعمال في الجزائر بالمقارنة بين الدول العربية المجاورة وكذا دول المقارنة.

- **مؤشر جاذبية الإستثمار:**

يعتبر مؤشر جاذبية الإستثمارات الأجنبية من أكبر التحديات التي تواجه الدول النامية والذي يتعلق أساساً ببيئـــة الأعمال من حيث تطور أسواقها المالية، وملامح الإستثمار، ومخزون الإستثمار الأجنبي المباشـــر للنـــاتج المحلـــي الإجمالي...، والجدول التالي يوضح ترتيب الدول العربية – والجزائر– في مؤشر جاذبية الإستثمار بالمقارنة بالدول الأجنبية:

جدول رقم (8): ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية الجارية (جاذبية الإستثمار) لعام 2012

الدولة	استثمار المحفظة للناتج المحلي الاجمالي	تطور الأسواق المالية -الرسملة للناتج المحلي الإجمالي	السيولة - معدل دوران الأسهم	حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي	ملامح الاستثمار	مخزون الاستثمار الاجنبي المباشر للناتج المحلي الاجمالي	مؤشر الجدارة الائتمانية	الضرائب للناتج المحلي الاجمالي	مؤشر جاذبية الاستثمار	الترتيب
الجزائر				0.07	0.73	0.08	0.70	0.65	0.45	23
الارجنتين	0.79	0.11	0.07	0.07	0.55	0.27	0.78	0.51	0.39	25
البحرين	0.42	0.52	0.04	0.47	0.96	0.67	0.82	0.81	0.59	7
البرازيل	0.83	0.27	0.28	0.23	0.63	0.21	0.73	0.45	0.45	22
تشيلي	0.57	0.47	0.10	0.46	0.96	0.60	0.90	0.29	0.54	12
الصين	0.77	0.38	0.71	0.61	0.60	0.10	0.77	0.69	0.58	8
التشيك	0.76	0.13	0.37	0.24	0.96	0.56	0.88	0.48	0.55	11
مصر	0.75	0.31	0.26	0.27	0.54	0.35	0.69	0.47	0.46	21
اليونان	1.00	0.22	0.30	0.46	0.87	0.13	0.86	0.29	0.52	14
ايرلندا	0.84	0.18	0.33	1.00	1.00	0.75	1.00	0.11	0.65	2
الأردن	0.82	0.86	0.31	0.46	0.83	1.00	0.81	0.35	0.68	1
كوريا الجنوبية	0.78	0.36	1.00	0.53	0.84	0.12	0.85	0.45	0.62	6
الكويت	0.00	0.54	0.36	0.33	0.96	0.00	0.87	1.00	0.51	16
لبنان	0.90	0.14	0.08	0.38	0.71	0.81	0.64	0.47	0.52	13
ليبيا	0.58	0.00	0.00	0.04	0.82	0.10	0.75	0.77	0.38	26
ماليزيا	0.72	0.55	0.18	0.57	0.77	0.35	0.85	0.44	0.55	9
موريتانيا	0.78	0.00	0.00	0.00	0.00	0.72	0.00	0.50	0.25	30
المكسيك	0.79	0.13	0.14	0.10	0.88	0.30	0.83	0.69	0.48	17
المغرب	0.77	0.30	0.17	0.36	0.78	0.46	0.79	0.14	0.47	18
عمان	0.80	0.18	0.16	0.18	0.96	0.18	0.85	0.76	0.51	15
البرتغال	0.94	0.18	0.40	0.86	1.00	0.43	0.93	0.22	0.62	4
قطر		0.61	0.19	0.21	0.83	0.21	0.82	0.22	0.44	24
السعودية	0.71	0.47	0.94	0.28	0.92	0.17	0.76	0.82	0.63	3
جنوب أفريقيا	0.85	1.00	0.26	0.80	0.89	0.37	0.77	0.00	0.62	5
السودان	0.78	0.00	0.00	0.06	0.63	0.24	0.50	0.78	0.37	27
سوريا	0.78	0.00	0.00	0.08	0.44	0.25	0.65	0.41	0.33	29
تونس	0.78	0.06	0.09	0.35	0.70	0.70	0.81	0.26	0.47	19
تركيا	0.80	0.13	0.69	0.15	0.67	0.22	0.72	0.33	0.46	20
الإمارات		0.41	0.39	0.39	0.96	0.25	0.88	0.58	0.55	10
اليمن	0.77	0.00	0.00	0.04	0.67	0.10	0.69	0.69	0.37	28
متوسط الدول العربية	0.69	0.28	0.19	0.23	0.73	0.37	0.71	0.57	0.47	
متوسط دول المقارنة	0.80	0.32	0.37	0.47	0.81	0.34	0.84	0.38	0.54	

.4

وأشار تقرير التنافسية العربية في مؤشر جاذبية الإستثمار في الدول العربية إلى تحسن أداء الإستثمار في معظم الدول العربية نتيجة لتطور أسواقها المالية، حيث احتلت الأردن المرتبة الأولى بمؤشر 0.68 ثم السعودية والبحـــرين، أما تونس في المرتبة 19، والمغرب في المرتبة 18، أما **الجزائر** فصُنّفت في **المرتبة 23** إلى جانب مصر، وســـوريا، ولبنان، والسودان، واليمن ضمن الدول التي تقل جاذبية الإستثمار فيها لارتفاع مستويات المخاطر الائتمانية، وانخفاض مستوى الجدارة الائتمانية مما يرفع من تكاليف القروض في الأسواق الخارجية ويقلل جاذبية الإستثمار الأجنبي، حيـــث

كان **مؤشر جاذبية الإستثمار في الجزائر منخفض وقدر بـــ0.45**، نتيجة لانخفاض مؤشر الجـــدارة الائتمانيـــة إلـــى 0.70.

3.2- مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في المؤشرات الدولية:

بغرض تحليل مناخ الإستثمار في الجزائر تم الاعتماد على عدد من المؤشرات الدولية في ترتيب الجزائر ضمن الدول العربية، ومن ثم تقييم جاذبية الإستثمار، ومن هذه المؤشرات نذكر مؤشر جاهزية البنية الرقمية، ومؤشر تقيـــيم المخاطر القطرية، ومؤشر التنافسية العالمية، ومؤشر التنمية البشرية، التي سنأتي إلى تحليلها ضمن النقاط التالية:

- **مؤشر جاهزية البنية الرقمية:**

يصدر مؤشر جاهزية البنية الرقمية Network Readiness Index: NRI ضـــمن التقريـــر الـــدولي لتقنيـــة المعلومات، والذي يقيس مدى جاهزية الدولة للمساهمة والاستفادة من التطـــورات المســـتمرة فـــي تقنيـــات المعلومـــات والاتصالات من خلال نحو 71 مؤشراً فرعياً منها 32 مؤشر، ويتكون من ثلاث مؤشرات فرعية تتمثل في: بيئة تقنيـــات المعلومات والاتصالات، ومدى جاهزية الأفراد والحكومات لتقنيات المعلومات والاتصـــال، ومـــدى اســـتخدام تقنيـــات المعلومات والاتصالات في الأعمال.

والجدول التالي يوضح وضعية الدول العربية بشكل عام- والجزائر بشكل خاص- في مؤشر جاهزيـــة البنيـــة الرقمية والذي يدخل في تحليل جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر:

جدول رقم (9): ترتيب الجزائر في مؤشر جاهزية البنية الرقمية خلال الفترة (2011/2009)

مؤشر جاهزية البنية الرقمية

الترتيب عربيا	الدولة	2011 / 2010		2010 / 2009		التغير			
		الترتيب عالميا	الرصيد	الترتيب عالميا	الرصيد	في الترتيب		في الرصيد	
1	الإمارات	24	4.80	23	4.85	(1)	↓	(0.05)	↓
2	قطر	25	4.79	30	4.53	5	↑	0.26	↑
3	البحرين	30	4.64	29	4.58	(1)	↓	0.06	↑
4	السعودية	33	4.44	38	4.30	5	↑	0.14	↑
5	تونس	35	4.35	39	4.22	4	↑	0.13	↑
6	سلطنة عمان	41	4.25	50	3.91	9	↑	0.34	↑
7	الأردن	50	4.00	44	4.09	(6)	↓	(0.09)	↓
8	مصر	74	3.76	70	3.67	(4)	↓	0.09	↑
9	الكويت	75	3.74	76	3.62	1	↑	0.12	↑
10	المغرب	83	3.57	88	3.43	5	↑	0.14	↑
11	لبنان	95	3.49	-	-	-		-	
12	الجزائر	117	3.17	113	3.05	(4)	↓	0.12	↑
13	سورية	124	3.06	105	3.13	(19)	↓	(0.07)	↓
14	ليبيا	126	3.03	103	3.16	(23)	↓	(0.13)	↓
15	موريتانيا	130	2.98	102	3.19	(28)	↓	(0.21)	↓

المصدر: التقرير الدولي لتقنية المعلومات 2010/ 2011 وبحوث ضمان.

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات،"**مناخ الإستثمار في الدول العربية**"، الكويـــت، 2010، ص152.

وعن مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر من حيث جاهزية البنية الرقمية يتباين ترتيب الدول العربية، حيث احتلت الإمارات المرتبة 1عربيا و24 عالميا برصيد 4.80 خلال الفترة (2011/2010) مقارنة بالرصيد 4.85 خلال الفترة (2010/2009) أي بانخفاض قدره 0.05، ثم قطر في المرتبة 2 عربيا، و25 عالميا برصيد قدره 4.79، في حين تحّسن ترتيب السعودية عالميا من 38 إلى 33 بمعدل 5 مراتب وبرصيد 4.44 أي بما يعادل تغيّر في الرصيد بـ0.14، في حين احتلت **الجزائر المرتبة 12 عربياً**، و**117 عالميا برصيد 3.17** عام 2011، بالمقارنة بعام 2009 من حيث المرتبة 113 عالميا أي بتراجع قدره 4 درجات في الترتيب وهو ما يوضح تأخر الجزائر في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وعدم استفادتها من التطورات التكنولوجية بالمقارنة بالدول المجاورة كتونس، والمغرب، ومصر، والأردن، وبالتالي ضعف المناخ الاستثماري وعدم استقطابه للفرص الاستثمارية بشكل كبير.

- **مؤشر تقييم المخاطر القطرية:**

يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة "PRS " من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية "ICRG "منذ عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي 18 دولة عربية من أصل 140 دولة يشملها المؤشر، ويتكون من 3 مؤشرات فرعية هي مؤشر تقييم المخاطر السياسية، ومؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية، ومؤشر تقييم المخاطر المالية، حيث يرتفع المؤشر كما انخفضت درجة المخاطرة[8]

وكان تقييم المخاطر القطرية للدول العربية لعام 2010 كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (10): وضعية الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية عام 2010

الدول	درجة المخاطرة
الإمارات، السعودية، وسلطنة عمان، قطر، الكويت وليبيا	منخفضة جداً (6 دول)
البحرين، تونس، الجزائر والمغرب	منخفضة(4 دول)
الأردن، سورية، مصر واليمن	معتدلة (4 دول)
السودان، العراق ولبنان	مرتفعة (3 دول)
الصومال	مرتفعة جداً (دولة واحدة)

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات،"**مناخ الإستثمار في الدول العربية**"، الكويت، 2010، ص156.

صنف مؤشر تقييم المخاطر القطرية الدول إلى مجموعات حسب درجة المخاطرة، حيث إرتفع المؤشر بشكل كبير في تقييم الإمارات، والسعودية، وسلطنة عمان، وقطر، والكويت وليبيا بدرجة مخاطرة منخفضة جداً ضمن المجال (80-100)، كما سجلت **الجزائر**، وتونس، والمغرب، والبحرين **ارتفاعا محسوس في المؤشر بدرجة مخاطرة منخفضة ضمن المجال (70-79.9)**، في الوقت الذي عرفت فيه الأردن، وسوريا، ومصر، واليمن إنخفاظا في المؤشر بدرجة مخاطرة مرتفعة ما يعطي تقييم للمخاطر المتعلقة بالاستثمار.

- **مؤشر الأنستيتيوشنال انفستور للتقييم القطري:**

يصدر هذا المؤشر عن مجلة "الانستيتيوشنال انفستور" منذ عام 1998 بمعدل مرتين في العام في شهري مارس وسبتمبر، ويتم احتساب المؤشر المكون من 100 نقطة مئوية بالاعتماد على استمارة استقصاء تستهدف كبار رجال الاقتصاد، والمحللين في البنوك العالمية والشركات المالية الكبرى، ويغطي المؤشر178 دولة من ضمنها 20 دولة عربية جاء تصنيفها في مؤشر الانستيتيوشنال عام 2010 كما يلي:

جدول رقم (11): وضعية الجزائر في مؤشر الأنستيتيوشنال انفستور للتقييم القطري عام2010

الدول	درجة المخاطرة
قطر، البحرين، الكويت، السعودية، سلطنة عمان والإمارات	منخفضة (6 دول)
تونس، الجزائر، المغرب، ليبيا، مصر والأردن	معتدلة (5 دول)
لبنان، سورية، العراق، جيبوتي، اليمن وموريتانيا	مرتفعة (5 دول)
السودان والصومال	مرتفعة جداً (دولتان)

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات،"**مناخ الإستثمار في الدول العربية**"، الكويت، 2010، ص157.

بمقارنة مؤشر الأنستيتيوشنال انفستور بين عامي(2009–2010) لوُحظ تسجيل تقدم 13 دولة عربية في رصيد مؤشراتها ضمن مجموعاتها، منها **الجزائر التي سجلت ارتفاعا في المؤشر بدرجة مخاطرة معتدلة**، وسجلت 6 دول عربية تراجعاً في رصيدها ضمن مجموعاتها، شملت؛ الإمارات، تونس، سورية، الصومال، مصر واليمن.

- **مؤشر وكالة دان أندبرادستريت للمخاطر القطرية:**

يقيس مؤشر وكالة "دان أند برادستريت" المخاطر القطرية المرتبطة بعمليات التبادل التجاري الدولي والذي يضم تقييما لـ 132 دولة منها 17 دولة عربية تم تصنيفها في مؤشر أندبرادستريت كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (12): وضعية الجزائر في مؤشر دان أندبرادستريت للمخاطر القطرية عام 2010

الدول	درجة المخاطرة
الإمارات، البحرين، تونس وقطر	منخفضة (4 دول)
الأردن، السعودية، سلطنة عمان، الكويت، مصر والمغرب	طفيفة (6 دول)
لبنان	معتدلة (دولة واحدة)
الجزائر، سورية وليبيا	شبه مرتفعة (3 دول)
السودان، العراق واليمن	مرتفعة (3 دول)

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات،"**مناخ الإستثمار في الدول العربية**"، الكويت، 2010، ص158.

سجل مؤشر أندبرادستريت لمخاطر التبادل التجاري الدولي رصيد إيجابي في مؤشرات الدول لعام 2010 بالمقارنة بعام 2009، بحيث حافظت 16 دولة عربية على التصنيف ذاته، بينما سُجّل إنتقال ليبيا من مجموعة الدول ذات المخاطر المعتدلة إلى مجموعة الدول ذات المخاطر شبه المرتفعة وبذلك تراجع تصنيفها من (DB4d) إلى (DB5a)، كما **تراجع تصنيف** 3 دول داخل مجموعاتها هي **الجزائر من (DB5a) إلى (DB5b)**، والإمارات من (DB2b) إلى (DB2d)، واليمن من (DB6c) إلى (DB6d).

- **مؤشر الكوفاكس للمخاطر القطرية:** يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد ويعكس مخاطر عدم السداد قصيرة الأجل للشركات العاملة في هذه الدول، ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بأداء الاقتصاد الكلي، وبالأوضاع السياسية المحلية، وبيئة أداء الأعمال، والسجل التاريخي لنحو 50 مليون شركة حول العالم في الوفاء بالتزاماتها المالية في تواريخ الاستحقاق، وتصنّف الدول إلى مجموعتين هما مجموعة الدرجة الاستثمارية (A:A1,A4)، ومجموعة درجة المضاربة (B,C,D) والذي يغطي 165دولة منها 19 دولة عربية كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (13): وضعية الجزائر في مؤشر الكوفاكس للمخاطر القطرية عام 2010

الدول	درجة المخاطرة
الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، قطر، الكويت، السعودية، سلطنة عمان، والمغرب	الدرجة الاستثمارية من A2 إلى A4 (6 دول)
الأردن ومصر	درجة المضاربة B (6 دول)
لبنان، ليبيا، سورية، جيبوتي، وموريتانيا	درجة مضاربة C (6 دول)
السودان، العراق، واليمن	درجة عالية من المضاربة D (دولتان)

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات،"**مناخ الإستثمار في الدول العربية**"، الكويت، 2010، ص158.

أبقى مؤشر الكوفاكس لعام 2010 جميع الدول على نفس التصنيف لعام 2009 بحيث صنفت الجزائر ضمن درجة المخاطرة الاستثمارية A وهو ما يدل على عدم التحسن في القدرة على السداد، وتشير هذه الدرجة إلى أن سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ حالا في حالة تدهور الأوضاع السياسية، والاقتصادية مع بقاء إمكانية عدم السداد مقبولة جدا.[9]

- **مؤشر التنافسية العالمية:** يصدر مؤشر التنافسية العالمية ضمن تقرير التنافسية العالمية سنويا منذ عام1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي التعاون مع أكاديميين بارزين ومعاهد بحوث عالمية، واستطلاع رأي لأكثر من 15000 شخص من كبار رجال الأعمال في 139 دولة، منها 15 دولة عربية تقدم صورة شاملة تضم عددا كبيرا من المؤشرات الاقتصادية، والمؤسسية ومختلف العوامل التي تؤدي دورا في تطور الدولة، والجدول التالي يرتب الدول ضمن مؤشر التنافسية:

- **جدول رقم (14): ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية للفترة (2011/2010)**

2011/2010									
الترتيب دوليا	الدولة	المؤشر الرئيسي (139 دولة)		المؤشرات الفرعية					
				المتطلبات الأساسية		معززات الكفاءة		عوامل الابتكار والتطور	
		الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط
1	قطر	17	5.10	13	5.73	26	4.68	23	4.48
2	السعودية	21	4.95	28	5.32	27	4.67	26	4.41
3	الإمارات	25	4.89	8	5.82	21	4.82	27	4.37
4	تونس	32	4.65	31	5.25	50	4.28	34	4.09
5	سلطنة عمان	34	4.61	24	5.41	48	4.30	47	3.87
6	الكويت	35	4.59	36	5.16	68	4.03	60	3.57
7	البحرين	37	4.54	21	5.48	33	4.54	55	3.67
8	الأردن	65	4.21	57	4.67	73	3.98	65	3.50
9	المغرب	75	4.08	64	4.57	88	3.78	79	3.36
10	مصر	81	4.00	89	4.19	82	3.85	68	3.48
11	الجزائر	86	3.96	80	4.32	107	3.49	108	3.04
12	لبنان	92	3.89	106	3.87	70	4.00	74	3.41
13	سورية	97	3.78	83	4.28	117	3.38	115	2.97
14	ليبيا	100	3.74	88	4.20	127	3.19	135	2.62
15	موريتانيا	135	3.14	131	3.39	138	2.79	134	2.63

المصدر: تقرير التنافسية العالمية 2010/2011، وبحوث ضمان

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات،"**مناخ الإستثمار في الدول العربية**"، الكويت، 2010، ص161.

تصدرت قطر في ترتيب مؤشر التنافسية العالمية لعام 2011 المرتبة 1عربيا، و17 عالميا بالمقارنة بعام 2009 المرتبة 22 عالمياً، وبذلك انتقلت بـــ5 مراكز متقدمة، يليها في العشرة مراتب الأولى عربيا كل من الســـعودية التـــي انتقلت بـــ 7مراكز لتحتل الترتيب 21، ثم الإمارات التي تراجعت مركزين إلى المرتبة25، ثم تونس جاءت في المرتبـــة 32 بعد أن انتقلت بـــ8 مراكز، أما **الجزائر** احتلت مراتب أخيرة في مؤشر التنافسية العالمية في **المرتبـــة 11 عربيـــا، و86 عالميا** بتراجع قدره 4 مراكز وهو ما يشير إلى ضعف الإصلاحات المالية والمصرفية، وضعف الكفاءة والبنيـــة التحتية.

- **مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية:** أضحى قطاع تجارة التجزئة من القطاعات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية فـــي الكثير من الدول العربية، حيث تزايد دخول الشركات الفرنسية والبريطانية منها إلى دول الخليج، ويصـــدر مؤشـــر تنمية تجارة التجزئة العالمية منذ 2001 عن شركة "" العالمية، والتي تقوم على فرضية أنه كلما تطورت الأســـواق المحلية لتجارة التجزئة، وارتفع مستوى دخل الفرد، زاد الطلب الاستهلاكي على المنتجات ذات العلامـــة التجاريـــة الشهيرة عالميا، ومن ثم تشجيع الشركات العالمية على إنشاء فروع لها في تلك الدول.

وفي ترتيب الدول في مؤشر تجارة التجزئة العالمية لعام 2010 والذي شمل 7 دول عربية، تصدرت الكويـــت المرتبة 1 عربيا، والمرتبة 2 عالميا بفضل صغر وقوة السوق المحلي رغم تداعيات الأزمة المالية العالمية إلا أنه لـــم يتأثر، يليها السعودية عربيا، والمرتبة 5 عالميا بمركز تقدم 1، في حين تراجعت كل من الإمارات بـــ 3 مراكز عالميا، والجزائر بـــ10 مراكز عالميا نتيجة صغر حجم السوق وضعف الطلب على المنتجات الأجنبية مثلما هو موضح فـــي الجدول أدناه.

جدول رقم (15): ترتيب الجزائر في مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية عام 2010

ترتيب الدول العربية في مؤشر تنمية تجارة التجزئة

الترتيب عربيا	الدولة	الترتيب عالميا 2010	2009	تغير(+/-)	
1	الكويت	2	–	–	–
2	السعودية	4	5	1	↑
3	الإمارات	7	4	(3)	↓
4	تونس	11	14	3	↑
5	مصر	13	15	2	↑
6	المغرب	15	19	4	↑
7	الجزائر	21	11	(10)	↓

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات،"**مناخ الإستثمار في الدول العربية**"، الكويـــت، 2010، ص162.

- **مؤشر التنمية البشرية:** يقيس مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج منظمة الأمم المتحدة الإنمائي الصادر منذ 1990 مدى تعزيز التنمية البشرية من خلال ثلاث أبعاد هي الصحة، والتعليم، والدخل، وأظهر المؤشر نتائج إيجابية في ترتيب الدول العربية للفترة (2005– 2010) حيث جاءت **الجزائر في المرتبـــة 84 عـــام 2010**، بالمقارنـــة بالمرتبة 103 عام 2005 متقدمة بذلك بـــ 8 مراتب، وكذلك المغرب التي انتقلت في ترتيب مؤشر التنمية البشـــرية من المرتبة 124 إلى 114، في حين تقدمت تونس بـــ 9 مراكز إلى المرتبة81، وهو ما يوضـــح اهتمـــام الـــدول بالتنمية بالبشرية على درجات نسبية.

الخـــلاصة: وفي ختام هذا البحث يمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها كما يلي:

- يعتبر المرسوم رقم(12/93) والأمر رقم(03/01) خطوة إيجابية فـــي مســـيرة انفتـــاح الإقتصـــاد الجزائـــري علـــى الإستثمارات الأجنبية، والذي منح للمستثمرين الأجانب الحرية في طبيعة وشكل تجســـيد الإســـتثمارات فـــي مقابـــل الضمانات والحوافز التشجيعية الممنوحة، ما ترتب عنه زيادة حجم التدفق من الإستثمارات الأجنبية؛
- يأخذ مؤشر حماية المستثمرين في الجزائر نسبة 5.3% والمرتبة 73 من مجموع 167، ما يوضح سعيها إلى تطـــوير وضمان الإستثمار من خلال توفير مقومات الجذب الاستثماري انطلاقا من الحوافز والضمانات الممنوحة للمستثمرين الأجانب؛
- تتلخص مقومات جذب الإستثمار الأجنبي في الجزائر في رجوع الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتخطيط الســـلطات المحلية لبرامج تنموية ضمن مخططات مستقبلية "المخطط الخماسي 2010-2014"، وكـــذا تأســـيس إطـــار قـــانوني ومؤسساتي لتنفيذ السياسات التنموية؛
- ضعف حصة الدول العربية من تدفقات الإستثمار الأجنبية، والتي لا تتعدى في الجزائر حصة 3.46% والتي ارتكزت خـــلال الفتـــرة(2000-2010) فـــي قطـــاع الصـــناعة(56.98%)، والبنـــاء والأشـــغال العموميـــة(15.52%)، والخدمات(18.85%)، وكذا ضعف محدودية نصيب الجزائر من عمليات التملك والاندماج التي لـــم تتجـــاوز نســـبة 0.19%؛
- رغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر إلى تحسين المناخ الاستثماري، إلا أنه لا يزال يتسم بالضعف لعدم استجابته لجميع مقومات جذب الإستثمار، حيث سُجل ضعف الأداء الاقتصادي، وبيئة الأعمال والجاذبية في المؤشر المركـــب للإستثمار الذي أخذ تقييم منخفض في ترتيب الجزائر بين دول عربية، وأجنبية، بالإضافة إلى عـــدم التحســـن فـــي المؤشرات الدولية كمؤشر تقييم المخاطر القطرية، والتنافسية العالمية...إلخ.

ومن مجمل ما جاء في تقييم واقع الإستثمار الأجنبي في الجزائر، وفي ظل النقائص والمعوقات المطروحة نقدم

التوصيات التالية:

- يتعين على السلطات الجزائرية تكثيف ومواصلة مسيرة الإصلاحات الداخلية، سواء تلك المتعلقة بالقوانين والنصوص التشريعية، أو تلك المتعلقة بخلق مناخ استثماري يستجيب لجميع المقومات قصد إصلاح بيئة الأعمال إجمالا؛
- تخطيط إستراتيجيات انتقائية تستهدف جذب نوع محدد من الإستثمارات يتناسب وطبيعة الدولة، والمناخ الاستثماري، مع تعزيز نظام الحوكمة في المؤسسات، والشفافية والإفصاح، ومحاربة الفساد الإداري والمالي، والاســـتفادة مـــن تقنيات التكنولوجيا والاتصالات؛
- الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال جذب الإستثمارات الأجنبية، والتي قامت بها بعض الدول النامية بما يتناسب وطبيعة الإقتصاد الجزائري لتحقيق التنمية المستدامة؛
- توسيع حجم الإستثمارات العربية البينية تدعيماً للتوجه نحو التكامل الاقتصادي العربي، ما يساهم في تعزيز ورفـــع حصيلة الإستثمارات العربية إلى نصيبها من الإستثمارات الأجنبية.

الهوامش والمراجع :

[1]– عليوش قربوع كمال، **قانون الإستثمارات في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص:2.

[2]– قويدري كريمة، **الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، مدرسة الدكتوراه: التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010، ص:60.

[3]– زغيب شهرزاد، "**الإستثمار الأجنبي في الجزائر– واقع وآفاق**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر–بسكرة،(العدد08، جوان2005)، ص ص:15 –16.

[4]– "**دليل الإستثمار في الجزائر**" KPMG، ص ص:60–61.

[5]– لوعيل بلال، "**أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995– 2007)**"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيّضر–بسكرة، (العدد04، ديسمبر2008)، ص:136.

[6]– قويدري كريمة، **مرجع سابق**، ص:74.

[7]– المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، "**مناخ الإستثمار في الدول العربية**"، الكويت، 2010، ص:92.

♦ **التنافسية الجارية (35مؤشر فرعي)** هي: ديناميكية الأسواق والمنتجات 8مؤشرات، الإنتاجية والتكلفة 8مؤشرات، الأداء الإقتصادي 9مؤشرات، بيئة الأعمال والجاذبية 28مؤشر (الحاكمية وفاعلية والمؤسسات 3مؤشرات، تدخل الحكومة في الإقتصاد 3مؤشرات، البنية التحتية لتوزيع السلع 7مؤشرات، تكلفة الأعمال 7مؤشرات، جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر 8مؤشرات)؛

♦♦ **التنافسية الكامنة (17مؤشر فرعي)** هي: رأس المال البشري 8مؤشرات، الطاقة الإبتكارية وتوطين التقانة 5مؤشرات، نوعية البنى التحتية التكنولوجية 4مؤشرات).

[8]– المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، **مرجع سابق**، ص:156.

[9]– شريط كمال، "**تحليل واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية– دراسة حالة الجزائر، وتونس، والمغرب خلال الفترة (2005– 2010)**"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة يحي فارس– المدية، (العدد06، مارس2012)، ص:281.